

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للابحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي.

وهي إذ تنسج لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية

## البناء

# البناء

والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية.
علماً أن الآراء التي ترد على مساحة الصفحة تعبر عن أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لفتايات المحفية.

إلأنه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما

# ثقافة السلام بين الاهتمام الدولي وحاجة الداخل: دور القانون والتربية في ترسيخها

## 2

الداخلي ودور القانون الداخلي في إرساء ثقافة السلام في مجتمعا.

القانون صورة حية تعكس واقع المجتمعات، وعليه يرتكز بنائها، فهو ينظمها ويهذبها ويعنى بتطويرها كي يستقر فيها الأمن والعدالة قدر المستطاع، وما الأجهزة التشريعية والتفقيدية والقضائية التي نصت عليها الدساتير سوى مؤسسات يتكامل عملها في ضبط السلوك الإنساني وتسيير مرفق العدالة تحقيقاً للأمن الاجتماعي الذي كان وسيبقى مطلباً للإنسان. وبالعمل من أجل العدالة يتحقق السلام، إذ لا سلام حقيقياً بلا عدالة.

إن الغاية من التشريع في المجتمعات هي تنظيم وترتيب علاقات مؤسساتها وأفرادها عبر وضع قواعد قانونية من أهم صفاتها أنها عامة وأمرة وملزمة، وأنها تضمن توزيعاً منصفاً لخيرات الحياة العامة وأعبائها.

السلطة التشريعية تقر القوانين وبعضها لا يصبح قيد التنفيذ إلا بصور مراسيم تنظيمية وتطبيقية أو قرارات تتولها السلطة التنفيذية.

ولاجدال إن النض العادل يعكس عدلاًوسلاماً في المجتمع ولا يكون سبباً لتوترات اجتماعية أو سياسية أو غيرها، قانون الإيجار، مثلاً، الذي يجعل من المالك والمستاجر أناساً حادين متنازحين مظلومين يصرفون عمرهم بالقلق أو بالتظلم وبالدعاوى القضائية لاسترداد أو للحصول على أبسط حقوق الإنسان بالمكبة والسكن والأمان الاجتماعي... أو كقانون الانتخاب الذي يفصل على قياس الحكام ويسبب الظلم وسوء التمثيل وأسوأ النتائج في جميع مصالح الشعب من دون تمييز مما يصيب السلم الاجتماعي ويشجع بيئة العنف والتناؤب والعقم.

ثم إن النض العادل، الذي لا يفضل على قياس المصالح الخاصة، يقي المواطنين النزاعات الطويلة اللجوء إلى العنف أو النأر أو استنفاء الحق بالذات ويصبح اللجوء للضام استثناءً عند الإساءة إلى الحقوق، والنض القانوني هو ما ينظم السلطة القضائية وينظم استقلاليتها في تطبيق العدالة تطبيقاً عادلاً وحل الخلافات وإعادة الحقوق إلى أصحابها، أي إعادة الأطراف إلى مراكزها القانونية.

وبحسب نوع الأعمال التي يحتاج الإنسان إلى القيام بها اتسم القانون إلى فروع عدة أهمها قانون الموجبات والعقود كمنظم للعلاقات والاتفاقات بين الأفراد وبالتالي للرضى والسلم بينهم، وقانون العقوبات الذي يضمن حق المجتمع بالدفاع عن نفسه وفرض السلب الألهي عبر السلوك الفردي والجماعي السوي، خصوصاً بما يتعلق بالاعتداءات على الأشخاص ومنها الإرهاب والفتنة.

ومن نافلة القول أن للقانون دوراً تربوياً إلى جانب دوره الردعي، وعليه، فإن ثقافة القانون تحطي المواطن ثقة بنفسه

# دراسات 13

أكثرها، والتي تفرض نفسها على صاحب القرار والمنقف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة آملين أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية ـ سياسية تعنى بعموم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

## البناء

## ثقافة السلام بين الاهتمام الدولي وحاجة الداخل: دور القانون والتربية في ترسيخها

وقدرة على معرفة حقوقه وطرق حمايتها والحدود التي تبدأ منها حقوق سواه. ومجتمع تسود الثقافة الحقوقية مجتمع ينبذ العنف والتطرف ويحقق الاستقرار.

يبقى أن الأمن والعدالة توأمان وهما شرط السلام الحقيقي.

وإن اضطراب الزمن لمدّة طويلة في لبنان، وتعطيل عمل مؤسساته إلى حدّ كبير، قلص رغبة الناس من تنفيذها لأنّها مؤسسات العدالة وشجّع على الاستقواء بالقوى النافذة فغاب الإيمان.

أخيراً، ولئن كانت ثقافة السلام إعلاناً وخطة عمل صادرة عن الأمم المتحدة وتنفّذها بشراكة مع منظمات غير حكومية مرتبطة بها، فإن ما يجب أن تكونه هو خطة وطنية تعتمد المبادئ ذاتها وتتكيها بحكومتنا وتشرف على تنفيذها لأنها حاجة وتحذ فعليا، ودعامة من دعائم الديمقراطية ومصلحة عليا تختلف عن أوضاع قبح الناس والتسلط عليهم وأخراس باسم الإنسانية والسلام.

عقولهم وكبت حرياتهم وتسمية ذلك استقراا!

وعلمية التنقيف على السلام يجب أن تأخذ مادها في وعي الشعوب وفي سلوك أفرادها وجماعاتها وأن تضبطها القوانين التي تختلف عن منطلق العين بالعين والنسن بالنسن ويصبح الجميع أعمى (غاندي). لكنها تتعارض أيضاً مع فرضها بقوة الصاروخ والطائرة من دول تدعى أنها أكثر تحضراً وأنها راعية حقوق الإنسان في العالم فنقتل باسم السلام وتدمر باسم الديمقراطية وتتلاعب بمصير الشعوب فتمزّقها وتنبه ثرواتها وتحول ناسها لاجئين وترسل لهم الخيام والفتات باسم الإنسانية والسلام.

وكما هو الإرهاب عقيدة لدى البعض فهكذا يجب أن يكون السلام فئسيه عقيدة السلام الداخلي، وهي أصل التماسك الاجتماعي وحافظ الدولة، وكل الأمانى أن تحوّل ثقافة السلام إلى قيم حقوقية ملزمة بشكل الاعتداء عليها اعتداء على قيم المجتمع وتقاليده الراسخة.

وأختم بكلمة لفرديريك باس: «الأمم كالأفراد قابلة للتربية».

\*
دكتور في الحقوق

### هوامش

1 – اليونسكو 2003 ص 6

Les nations comme les individus sont – 2 susceptibles d’éducation. Frédéric Passy. 1er Lauréat avec Henry Dumant du Prix Nobel de la Paix. 1901

الطفل على استقلال الرأي والتفكير النقدي والتفكير الأخلاقي،

وهذا يسهم في تعزيز قيم التفاهم والتسامح والتضامن بين الأفراد ومحاربة التطرف وإيجاد النماعة الذاتية التي تقي من خروج السلوك البشري عن دائرة التصرف السوي. وهذا ما دعت إليه منظمة الأونيسكو حين أكدت ضرورة “تحسين نوعية المناهج المدرسية بإدراج القيم الإنسانية لتحقيق السلام والتلاحم الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وأن تكون عملية تطوير المناهج الدراسية قائمة على المشاركة”.

إن لثقافة العنف حلقة مفرغة يرتكبها بعض أفراد المجتمع ويعون ضحايا لها، بينما تهدف ثقافة السلام إلى ترك العنف في مواجهة النزاعات. أما دور التربية على السلام فهو تزويد الشخص بالمعرفة والمهارات والقيم التي تمكنه من حل النزاعات سلميا.

والمقصود بالمعرفة هنا، معرفة أسباب العنف وتقييم نتائج قبل البحث عن حلول بديلة منه. وتعني التربية على السلام أيضاً التعرف إلى الفريق الآخر لأن الإنسان عمو ما يجهل أو من يجهل ولأن الخوف يولد سلوكاً دفاعياً وعنفاً قد لا يكون بالتحديد جسدياً ولكن أيضاً معنوياً يتمثل في تداول الإشارات وإعلاء شأن الذات تجاه الشخص الآخر، كما يحصل في أيامنا اليوم بين أتباع المذاهب في بلدانا أو بين الطبقات والفئات والمهن المختلفة.

أما المهارات المطلوبة فتنبذ برؤية النزاع بشكل إيجابي، أي بالتعرف إلى حاجات كل الأطراف قبل إيجاد الحلول المناسبة، لأن النزاع غالباً ما يكون تنازع حاجات، ولأنه غالباً ما ينتهي بما يرضي الطرف الأقوى على حساب الطرف الأضعف: الأهل على حساب الطفل والأخ على حساب الأخت والزوج على حساب الزوجة والأقوى من الأصدقاء على حساب الأضعف...

ومن المهارات المطلوبة، بعد التعرف إلى الاحتياجات سبب النزاع، القدرة على الحوار للوصول إلى حل حقيقي، وهي مهارة في الاستماع والتعبير قبل ابتداء الحلول المناسبة.

وبالنسبة للقيم التي تتضمنها التربية على السلام فأولها هي تربية الشخص على احترام ذاته وتقديرها واحترام الآخرين وتقديرهم ما يعزز الكرامة الإنسانية وهي أساس حقوق الإنسان وبها تبدأ مقدمة «الشرعة العالمية لحقوق الإنسان» ومن دونها يبدو الإنسان رخيصاً ومن يسهل يسهل الهوان عليه.. ويأتي هنا دور التربية في إفساح المجال للطالب

بإبداء رأيه الشخصي بحرية ومن دونها أحادية مفروضة واستبداد في الرأي. ومن المفيد الإشارة إلى أن شعور الإنسان بكرامته الإنسانية ينطوي على قيم التسامح وقبول الآخر والثقة بالنفس وعدم أحادية الرأي.

وهكذا يكون للتربية على السلام دورها الأساس في ثقافة السلام بما يعني تكوين إنسان إيجابي وبناء ينبذ العنف

### خليل خيرالله\*

يعالج الدكتور خليل خيرالله دور القانون والتربية بترسيخ ثقافة السلام ويدعو إلى أن تنتقل الثقافة من المبادئ والعقول

إلى مجاري الحياة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحقوقية. إضافة إلى إشارته إلى أن السلام هو حاجة دولية ويقع عليه اهتمام دولي، السلام الذي ترعاه نصوص دولية عديدة.

كما يشير خيرالله إلى أن السلام حاجة داخلية ضمن المجتمع من شأنها ترسيخ ثقافة السلام الداخلي.

### دور التربية

### في ترسيخ ثقافة السلام الاجتماعي

عندما أخذت الأونيسكو تنظر إلى السلم من زاوية ثقافية تربوية، أولت الحوار الثقافي اهتماما كبيرا في برنامجها الرامي إلى توفير ثقافة سلام عالمية، وهو برنامج طوح شمل عددا من المجالات التربوية العامة. ويعتبر «مشروع رابطة المدارس» من أهم المشاريع التي أقامتها بغية تشجيع الحوار الثقافي وبالتالي ثقافة السلام.

إن ثقافة السلام تعني أن تسود ثقافة الحوار والمناقشة والإقناع في التعامل بين المواطنين بدلاً من فرض الرأي الواحد بالتهديد أو بالقسوة. ويعني ذلك أن يحل المواطن خلافاته عن طريق وعي حقوقه أولاً، واعتماد مبدأ الوقاية الحقيقية قبل اضطرابه للمناقضة أو حل نزاعاته حياً أو الاحتكام إلى القضاء حيث تحكتر الدولة العنف والعقوبة ضد المسيء في غيره... وفي كل هذه الحالات لا مجال للأفراد لاعتماد الثأر والتشفي.

لا شك أن دور التربية عظيم الأهمية في نقل الثقافة من جيل إلى آخر، وكنا يعرف قاعدة أن «الصغير والد الكبير». والتربية عائلة وديار من جامعات وجمعيات يمكنها أن تنفق على قيم السلام من تفاهم وتسامح وتضامن لكنها، وهذا الأهم، مناهج تربوية تتضمن قيماً تتفق والفلسفة التي يعتنقها المجتمع، وهي أيضاً معلوم مؤهلون مدربون يتوسلون جميع الأساليب العلمية والتشجيعية في مهمتهم التربوية.

إن غرس قيم العدل والسلام في نفس التلميذ وتعميقها في ذهنه يقصد ترجمتها إلى سلوك يومي، هو غرض التربية. وكل تقصير عن جعل ثقافة السلام الاجتماعي قيمة تربوية، يترك الطرائق وبالتالي الشاب أمام قلق تشبيه العقوبة السائدة في مجتمعنا، وتؤدي به إلى الخوف من الآخرين واستبعادهم واللجوء إلى العنف لحل النزاعات معهم.

ويجب أن تعمق السياسات والمناهج التربوية والدراسية في تحقيق مايمسي بالاتجاه الوقائي التربوي لجهة تنمية قدرة

# انقلاب المشهد الاستراتيجي ميدانياً وروسيا تغير المعادلة العسكرية في سورية

### كمال مساعد\*

قلبت روسيا الموازين السوري، بعدما جعلت التوازنات الإقليمية السائدة هباءً منثوراً. بحيث أغلق الوجود العسكري الروسي في سورية فصلاً مهماً امتد في المنطقة خلال العقد المنصرم. مفاده استئثار القوى الإقليمية بالصراعات وإدارتها بعدما فتح الباب أمام عودة البعد الدولي لهذه الصراعات. من الآن فصاعداً، لم تعد الصراعات المحلية بالمنطقة حكرا على القوى الإقليمية الثلاث «إسرائيل» و«السعودية وتركيا، حيث يتربخ البعد الدولي للصراعات المحلية بصورة أكثر كثافة، وهي نتيجة سياسية عميقة تفيض على حدود الجغرافيا واللجوء إلى العنف لحل النزاعات معهم.

### الاستراتيجية الروسية في سورية

يمكن تلخيص سياسات الرئيس الروسي بوتين منذ توليه مقاليد الحكم في روسيا بمسألتين أساسيتين: الأولى داخلية ومفادها تأمين السيادة الكاملة لروسيا على أمورها الداخلية، عبر تحييد التأثير الخارجي على سياسة روسيا الداخلية وحشد الشعب الروسي وراء الفكرة الوطنية. أما المسألة الثانية فهي الحفاظ على حرية حركة على المسرح الدولي تسمح لروسيا بالحفاظ على مصالحها وراء البحار عموماً، وفي جوارها الجغرافي المباشر خصوصاً.

ويعني ذلك أن تتحدى روسيا النظام الدولي أحادي القطبية، عبر خلق موانع جيو – سياسية في مناطق جغرافية مختلفة لموازنة الضغوط الأمريكية عليها في جوارها الجغرافي المباشر. وفي حين اضطرت روسيا في بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى الإنكفاء داخل حدودها، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، فقد عادت وتماسكت اقتصادياً بمرور السنوات. حينها وعمدت روسيا إلى إيجاد موطئ قدم لها في الصراعات الدائرة بالمناطق الجغرافية المحيطة بها، والتي تشكل أولوية أهمها القومي.

حدث ذلك في أوسيتيا الجنوبية وفي أبخازيا قبل 7 سنوات، ثم عاد وتكرر في شبه جزيرة القرم، ضمت روسيا شبه جزيرة القرم إليها، حيث يؤمن ذلك الضمّ «قاعدة سيباستوبول» – المعبر الوحيد لروسيا على المياه الدافئة في المتوسط الأسود ما يمكن روسيا لوحتسبا من الوصول لاحقاً إلى البحر الأبيض المتوسط والمياه الدافئة. ثم عاد التوتير مع أوكرانيا ليتصاعد مع إعلان جمهوريتي «دونتسك» و«لوهانسك الشعبييتين» في شرق أوكرانيا المواليتين لموسكو والمتمتعين بمظلته.

تعرف روسيا أن أي مفاوضات حول الوضع في سورية عرضة للفشل، لأن ذلك يتطلب مواقة جميع الفصائل المتحاربة ومن ورائها القوى الإقليمية الداعمة لها، وهو أمر غير مؤكد الحدوث. لذا تحتاج موسكو إلى مناطق اهتمام مشترك مع واشنطن لخوض حوار معها حول جوارها الجغرافي من موقع الند والمقايض. في المقابل، تحتاج واشنطن إلى روسيا وإيران والقوات الموالية للنظام للوصول إلى حل سياسي تفاوضي في سورية. وكلما اعتمدت واشنطن على موسكو لتسهيل الحل التفاوضي، تقدمت روسيا أكثر نحو تخليص منطقها الجيو- سياسي، وامتكت ورقة مقايضة في مواجهة الغرب وتدخلاته في قناء روسيا.

وفي هذا الصدد، أسقط وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، أهمية الحشود العسكرية الروسية في سورية، وإمكانية أن تؤدي إلى تحول في مسار الحرب السورية ضد التنظيمات التكفيرية، وعلى رأسها «الدولة الإسلامية في العراق والشام». داعش، هو ما يتناضف مع تسيريات خبراء عسكريين أمريكيين، بالإضافة إلى صور ماخوذة عبر الأقمار الاصطناعية، عن جنود عشرات الطائرات الحربية والطوافات وقطع مدفعية، بالإضافة إلى الطائرات المقاتلة «أسلحة استطلاع جديدة تساعد في تحديد مكان الهدف بدقة متناهية، بالإضافة إلى إرادات مرافقة لها ومناظر ليلية»، حيث بدأت القوات البرية في المنطقة الشرقية تلاحق فرقا كبيرا في العمليات العسكرية، وأصبحت القوات البرية متماسكة أكثر بسبب الخطة التي نصيب أهدافها بدقة، كما من شأن الطائرات الروسية أن تتيح لموسكو «شنّ ضربات بعيدا في سورية، خصوصا في الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية».

وفي هذه الأثناء، كشفت تقارير عسكرية أن ما لا يقل عن 6 آلاف عسكري روسي «أصبحو داخل سورية لقتال إلى جانب النظام، فيما يتجهز آخرون في روسيا للمجيء إلى سورية. كما أن «السبب الحقيقي وراء هذا التدخل المفاجئ هو تسرب معلومات لروسيا عن لقاء سرّي جمع أصحاب القرار في كل من أميركا وإسرائيل وما يسمى بهـ«التحالف العربي» لأخذ القرار بالتدخل العسكري المباشر في سورية في سيناريو مشابه للسيناريو اليمني، للقضاء على الجيش العربي السوري والمقاومة»، لذا فضاء الخطة بإضافة إلى تجهيز 95 ألف عنصر من وحدات النخبة الروسية التي بدأت تدريبها للتدخل في سورية، وأنه خلال الأسبوع الأول من تشرين الأول سوف تشارك في هذه العملية أيضا طائرة 170 طائرة و700 قتلعة مدرعة ومدفعية».

وكشفت أيضا معلومات متعددة أن القيادة الروسية والأميركية، أنهت مشاورات خلال عملية التفاوضي أتت إلى غرفة عمليات مشتركة من هيئة الأركان لدى الطرفين، وكانت 6 طائرات روسية، من طراز «سوخوي 30»، قد تمركزت في مطار حميميم قرب مدينة جبلة على الساحل السوري، فيما ينضم إلى السرب الأول 6 طائرات من طراز«سوخوي 34»، ويعمل الروس على حشد أسراب إضافية من طوافات «مي 23، ومي 25»، فيما تنتظر دمشق تسلم



طائرات حربية روسية في مطار حميميم بالاذقية



عبد الله الثاني

شويغو



بوتين



أردوغان

8 طوافات من طراز «مي 28»، المعروفة باسم «الصيد الييلي»، لمواجهة الدبابات وتطوير العمليات الليلية.

وليس مستبعداً أن ينضم إلى غرفة العمليات بريطانيون وفرنسيون، خصوصا بعد القرار الرئاسي بالحاق بالروس والأميركيين، وتوجيه ضربات إلى «داعش»، على أمل أن يسهل 9500 عميل لها التغلغل الفرنسية في الغارات الجوية لم يتعد 200 غارة من طراز 9500 غارة شرقها التحالف الأمريكي ضد «داعش» في سورية والعراق، منذ أيلول عام 2014.

وتبدو المهمة الأولى لغرفة العمليات تبادل المعلومات، خصوصا أن السوريين والبرانيين يملكون معطيات «أرضية» دقيقة مما تملكه عمليات الاستطلاع الجوي الأمريكية المستمرة، فيما لايمك الفرنسيون معلوما كافية عن انتشار «داعش» في سورية، بعد رفض الأميركيين تقاسم المعلومات معهم، طيلة مدة رفضهم المشاركة في عمليات ضرب التنظيم في سورية. كذلك تسعى الفرقة المشتركة إلى تنظيم «الإزدحام» في الأجواء السورية، خصوصا في الشمال، التي تجوبها مقاتلات سورية وأميركية وروسية قريبا. وكان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو والأميركي أشتون كارتر، قد أجرىا محادثات هاتفية، للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية قبل 18 شهرا، تؤكد الذهاب نحو التنسيق في العمليات الجوية، إضافة إلى مركز تبادل المعطيات في العراق، بين روسيا وإيران وسورية لجمع المعلومات عن تنظيم داعش والجماعات التكفيرية في الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن الأولوية، أميركا وروسيا، أصبحت للعمل الميداني، واختبار العنصر الروسية، التي يفتقدها الروس في الحرب على «داعش»، بحيث تتمك حلفاء على الأرض، وفي الإقليم، وقوة برية تساند العمليات الجوية، وتستكمل أهدافها، وهي ميزة استراتيجية يفقدها الأميركيون، فضلا عن اعتماد الجدية الأميركية في الحرب على التنظيم وهو ما يظهر في خرافة القوة «المعتدلة» التي درّبها البنغاغن والذي اعترف بفشلها، كما انتقلت عليها واشنطن ملايين الدولارات من دون أن ترى البور، بالإضافة إلى غياب أي استراتيجية أميركية واضحة في سورية، سياسيا وعسكريا، وتعرّجات الواقف، والصراعات داخل الإدارة الأمريكية حول الموقف من الخطوة الروسية.

وتجدر الإشارة إلى أن نشر الطائرات الروسية المقاتلة يستجيب لخطط قصف جوي واسع وقبيل، والاستفادة من قدرة «سوخوي 34»، على العمل

على سورية إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 2170 و2173، وخصوصاً تركيا والأردن، إلى منع المسلحين من عبور حدودها إلى سورية، وتحقيف منابع الإرهاب وتمويله.

وحول هذه النقطة، يبدو أن ثمة تفاهماً أردنياً – روسياً، عبّر عنه الملك الأردني عبدالله الثاني، بعد زيارته موسكو ولقائه بوتين، «بمحدورية الدور الروسي»، ويتبعه تعطيل غرفة عمليات عمان، التي كانت تنسّق الهجمات ضد الجيش السوري على الجبهة الجنوبية، خصوصا الهزيمة المدوية لـ«عاصفة الجنوب»، وفشل 5 موجات هجوم خلال الصيف، من دون أن تتمكن المجموعات المسلحة، التي يدعمها الأردن، من التقدم نحو درعا.

وعلى العقب الآخر، وفي إطار تهديد الطريق أمام العمليات الروسية، من المنتظر أن يبلغ بوتين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خريطة الطريق، والمطالب الروسية من تركيا، التي تدعم عمليات الجماعات «الجهادية» الإرهابية، و«جبهة النصرة»، خصوصا في الشمال السوري.

وكان مركز أبحاث أميركي قد نشر صورا أولية لطائرات حربية من طراز «سوخوي 27» روسية، فيما تحوّفت تقارير «إسرائيلية»، أنها من نوع «سوخوي 30»، تحتم في مطار اللاذقية الدولي، ولاحظت أن اختيار الروس نشر هذا النوع من الطائرات، والتي لا تستخدم في مساندة العمليات البرية، تزيد المخاوف من أن الهدف الحقيقي لروسيا ليس محاربة «داعش»، وإنما تحسين النظام السوري بالتعاون مع الإيرانيين، وطائرات «سوخوي 27»، هي طائرات معارك جوية، ما يجعلها قادرة على مواجهة أي محاولات لاختراق الأجواء السورية، وهو ما يصعب مهمات سلاح الجو «الإسرائيلي»، وقد يقود وجود هذه الطائرات، فضلا عن منظومات دفاع جوي متطورة، إلى ردع أو تقليص قدرة «إسرائيل» عن مواصلة غاراتها التي تكررت على الأراضي السورية بدعوى منع انتقال أسلحة استراتيجية للمقاومة في لبنان. ربما لهذا السبب أعلن سلاح الجو «الإسرائيلي»، إنشاء آلية لفنية لتنسيق النشاط الجوي مع الجيش الروسي، يفرض منع مشاكل تشخيص في المجال الجوي السوري، الذي تعمل فيه أيضاً طائرات من دول متعددة، بينها أميركا وروسيا و«إسرائيل». وفي «إسرائيل»، تقديرات بأن النشاط العسكري الروسي في سورية ستختلف وتيرته إذا زادت هجمات المسلحين على القوات الروسية، ولذلك ثمة حاجة لكليات التنسيق بين الجيشين الروسي و«الإسرائيلي» في سورية، وهذا ما أدى إلى تواصل بين رئيسي الأركان في الدولتين، رئيس الأركان الروسي فاليري غارسيموف و«الإسرائيلي» غادي آيتنكوت إذ تقرر خلاله إنشاء لجنة مشتركة لتنسيق النشاطات العسكرية في المنطقة. كما أن اللجنة ستعنى بتنسيق النشاط الجوي والبحري، المعنى بأثار النشاط الإلكترونيومغناطيسي العسكري على كل من الجانبين. حيث «هناك نشاط جوي في شمال «إسرائيل»».

### القلق «الإسرائيلي» من منظومات الرادار

لأن المؤسسة العسكرية «الإسرائيلية»، تفهم أن الوضع على الحدود الشمالية دخل مرحلة حساسة جدا، وهي، يسترداد حساسية كلما زاد الجيش الروسي من سيطرته على مناطق في سورية، ومن مشاركته في القتال ضد «داعش»، فإن الحساسية لا تتعقد فقط من تعقيدات التنسيق مع جيش اجنبي، وإنما من حقيقة أن الجيش الروسي يدير محطة إنذار ورصد ضد الجيش «الإسرائيلي» بالتنسيق مع الجيش السوري، فضلا عن أنه يسبق حاليا مع إيران و«المقاومة».

إن «إسرائيل» تدخل إلى المصادمات مع روسيا مكروه، والأميركيون يفهمون أنه لا مفر من التنسيق الأمني، وأن من المهم للأطراف ضمان مصالحها في المنطقة. ولذلك هناك خشية كبيرة من أن المنظومات المتطورة، التي سيبدأ الجيش الروسي استخدامها قريبا لنشويش الرادارات ووسائل الاتصال المعادية، يمكن أن تعرقل أو حتى تشل منظومات «إسرائيلية»، قسم منها معد أصلا للإنذار، وللرصد الاستخباري والسيطرة، كما تخشى «إسرائيل» من زيادة النشاط البحري العسكري الروسي في البحر المتوسط الأمر الذي سيقيّد العديد من النشاطات البحرية «الإسرائيلية».

لذا فإن وجود روسيا المستجذ في سورية، يوفر الأرضية المناسبة للتفاوض حول سورية مع واشنطن، ويمكن موسكو من حفظ وجود مستدام في شرق المتوسط والشرق العربي. كما أن الحضور الروسي على الساحل السوري يعزز المركز التفاوضي لموسكو حيال واشنطن في ملفات المقايضة للمصالح الحيوية والاستراتيجية المختلفة، ضمن مفاوضات الوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية، وهو المنطق الأساسي الذي تعتمده موسكو في مقاربة النفوذ الأميركي في جوارها الجغرافي المباشر. وفي النهاية، وعلى المدى البعيد، يرسخ الوجود الروسي على الساحل السوري مع استمرار غياب أقق الحل السياسي فترتين لا رابط مباشر بينهما: «سورية الموحد» مع مخاطرة التقسيمية الكبرى على البلاد، وتصاعد التوتر الروسي- الأميركي عالميا وانعكاساته السلبية على بؤر الصراع المختلفة بينها، وفقا لمنطق إدارة الصراعات الجيو- سياسية بين واشنطن وموسكو بالوكالة حول العالم، ربما تكون الخطوة الروسية مقدمة لحل سياسي ليس في سورية بل في ملفات شائكة ومعقدة عدة، لكن ضمن إطار ترسيخ البعد الدولي للصراعات المحلية وإنهاء احتكار القوى الكبرى والإقليمية لإدارتها.

\*
باحث في الشؤون الاستراتيجية